مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

# مجلة الدراسات الإيرانية

## دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الخامسة – العدد الثالث عشر – أبريل 2021

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

# التوجُّهات الإيرانية نحو اتحاد أوراسيا..
# الأهداف والفُرص والتحدِّيات

**د. ألبرتو غاسبرتو**

أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة بادوفا

**ملخـــص**

**شهدت العلاقات الإيرانية تجاه اتحاد أوراسيا تطوُّرات مهمَّة خلال السنوات الأخيرة، وذلك في إطار إستراتيجية التوجُّه شرقًا التي تنتهجُها إيران، وستحاول هذه الدراسة تناوُل مواقف إيران تجاه أوراسيا، مع تسليط الضوء بشكل خاصّ على اتفاقية التجارة الحُرَّة «FTA» المُوقَّعة في مايو 2018م بكازاخستان، والتي دخَلت حيِّز التنفيذ في أكتوبر 2019م. كما تستكشفُ علاقات إيران التعاونية والتنافسية مع لاعبيْن عالميَّيْن عملاقيْن، مثل روسيا والصين مرتبطيْن بهذا التوجُّه الإيراني نحو أوراسيا، وتجادل هذه الدراسة بأنه على الرغم من المكاسب التي يتمكن أن تجنيها إيران من الشراكة مع اتحاد أوراسيا غير أن هناك قيودًا وعوائقًا تحول دون تحقيق ذلك. في هذا الإطار سوف تتناول الدراسة العناصر الآتية: أوَّلًا: مدخلٌ نظري ومفاهيمي، ثانيًا: الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: النشأة والأهداف وأوجُه القصور، ثالثًا: اتفاقية التجارة الحُرَّة مع إيران.. الفُرص الاقتصادية المُحتمَلة وحدودها الرئيسية، رابعًا: الاتحاد الأوراسي وضرورات إيران الأمنية والسياسية، خامسًا: فُرص مشاركة إيران مع أوراسيا وحدود تأثير العامل الصيني، وأخيرا: التقييم والاستنتاجات الرئيسية.**

***الكلمات المفتاحية:*** *الإقليمية- إيران – الاتحاد الأوراسي – الاقتصاد- الأمن- اتفاقية التجارة الحرة- روسيا - الصين*

## مقدمة

إنَّ توجُّه السياسة الخارجية الإيرانية نحو الشرق على مدى السنوات الماضية، يعكسُ رغبتها في التغلُّب على سنوات من العُزلة الاقتصادية، بسبب سياسة العقوبات الصارمة من جانب القوى الغربية؛ فالعزلة والعقوبات دفعت إيران ومن خلال «مثابرتها الدؤوبة نحو مزيدٍ من الإقليمية والتعاون الأوروآسيوي». ولا شكَّ أنَّ إصرار إيران على الانخراط في اتفاقيات اقتصادية، مثل «اتفاقية التجارة التفضيلية-PTA» على سبيل المثال، الهدفُ منه جنيُ منافع اقتصادية وسياسية، غير أنَّ لذلك حدودًا وقيودًا واضحة.

في هذا السياق تسعى الدراسةُ للإجابة على الأسئلة الآتية: هل العلاقات الإيرانية-الأوراسية ستُحسِّن من أداء الاقتصاد الإيراني؟ أيّ إلى أيّ مدى ستُساعد اتفاقية «FTA» إيرانَ في إنعاش اقتصادها المتدهور للوقوف في وجه نظام العقوبات؟ وكيف يمكن لهذه الاتفاقية أن تؤثِّر على مسار علاقات إيران مع روسيا؛ اللاعب الأكبر في «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي»؟ وكيف ستؤثِّر على توجُّهات إيران الإستراتيجية وردودها على التهديدات الخارجية؟ وهل يمكن لاتفاقية اقتصادية كتلك أن تؤثِّر على عقيدة إيران السياسية والعسكرية؟ وما هو أكبرُ مكسب يمكن أن تجنيَه إيران من انضمامها لشراكة تجارية مع منظَّمة تتشكَّل من دول تقع تحت نفوذ روسي كبير؟ وما هو دورُ الصين ومشروعها «طريق واحد حزام واحد» الذي يُعرَف أيضًا بـ«طريق الحرير الجديد» في هذا الصدد؟ ستُساعد الإجابة على هذه الأسئلة في فهم والفُرص والتحدِّيات، وحدود هذه القضية المثيرة للاهتمام.

## أوَّلًا: مدخلٌ نظري ومفاهيمي

من المناسب لتناوُل التوجُّهات الإيرانية نحو الاتحاد الأوراسي، التطرُّق إلى الأبعاد النظرية الآتية:

### أ. الإقليمية وأهمِّية المنظور الوظيفي لشرح مواقف إيران تجاه أوراسيا

ازدهرت الإقليمية بشكلٍ خاصّ بين أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، وتجلَّى ذلك في إبرام عددٍ من الاتفاقيات الإقليمية الجديدة، مثل «اتفاقية التجارة الحُرَّة لأمريكا الشمالية-نافتا»، و«منطقة التجارة الحُرَّة لدول الآسيان-الأفتا» في جنوب شرق آسيا، علاوةً على إنعاش مشروع الوحدة الأوروبية بالإعلان عن السوق الأوروبية المشتركة، في هذا الوقت ظهرت الإقليمية ضمن العناصر الثلاثة الأساسية للنظام التجاري الدولي جنبًا إلى جنب «النزعة الجماعية/متعدِّدة الأطراف» و«النزعة الأُحادية»، ويرتكز مفهوم الإقليمية على فكرة أنَّه كُلَّما تكاملت المنطقة اقتصاديًا زادَ اندماجُها سياسيًا، مع الأخذ بالاعتبار أنَّ السِمات الرئيسية للإقليم لها علاقةٌ بكُلٍّ من القرُب الجغرافي والاعتماد المتبادل.

وتُشـير النزعة الإقليمية إلى إنشـاء تكتُّلات تضُمّ مجموعةً من الدول داخل مناطق محدَّدة، ولديها مصالح مشتركة في التعاون، من خلال مؤسَّسات وقواعد مشتركة، حول إنشـاء اتفاقيات متخصِّصة لأغراض بعينها، واعتمـادًا على مدى التكامُل، يمكن تنظيمُ الاتفـاق الإقليمي، إمَّا مـن خلال الهياكل الحكومية الدولية، التي هي تعبيرٌ عن سـيادة الدول، أو من خلال المؤسَّسات فوق الوطنية، التي من المفترض أن تكون أكثر استقلاليةً عن مؤسَّسات صُنع القرار الحكومي؛ كالاتحاد الأوروبي.

حـاول منظِّـرو حقل العلاقات الدولية في أحد جدالاتهم الإجابةَ على تسـاؤل «كيف ولمـاذا تتوقَّـف الدول الوطنية عن الاحتفاظ بسـيادتها كاملة»، من خـلال تطوير نظرية «الوظيفية الجديدة» (neofunctionalism)، التي تفترض على لسـان أحد أبرز مؤسِّسيها -إيرنسـت هاس- أنَّ الدول ذات السـيادة «طوعًا تمتزج وتندمج وتختلط مع جيرانها مما يُفقدها السـمات الواقعية للسـيادة بينما تكتسـب تقنيات جديدة لحـلّ النزاعات فيما بينها»[1]، بمعنى أنَّ الدول ذات السيادة تنقل عامدةً ولاءاتها وتوقُّعاتها وبعضًا من سِمات سـيادتها في قضايا مختلفة: ثقافية، بيئية، اقتصادية، صحِّية، وغيرها، إلى كيان جديد يكون له الولاية القضائية عليها.

ويتناسب المنظور الوظيفي الجديد مع شرح المواقف الإيرانية تجاه أوراسيا، لا سيما توقيع اتفاقية «التجارة الحُرَّة-FTA» مع «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» في عام 2018م، لسببيْن نظريين رئيسيين على الأقلّ؛

السبب الأوَّل: تقدِّم الوظيفية الجديدة «مفهومًا نفعيًا لا لبس فيه لسياسات المصلحة يتعارض بشـكلٍ حادّ مـع مفاهيم اللا أنانية والصالح العام، التي تسـودُ كتابات منظِّري الوظيفية التقليدية؛ فمبادئ النيَّة الحسـنة وانسجام المصالح أو الإخلاص للصالح العام لا يجـب الافتـراض بأنَّها من مسـلَّمات الاندماج»[2]. علـى ضوء ذلك، تُقـدّم الوظيفية الجديـدة النفعية كمكوِّن مهمّ لشـرح سـلوك الدولة. ففي حالة الفوضى، تسـعى الدول إلـى تحقيق أهداف أنانيـة تعكس المصالح الوطنية، أيّ أنَّهم يلجؤون إلى الوسـائل فوق الوطنية، عندما يرون أنَّها تحقِّق مصلحتهم. بهذه الطريقة، لا تختلف الوظيفية الجديدة عن الواقعية السياسية.

السـبب الثاني: هو أنَّه على الرغم من التأرجُح من الوحدة الإسـلامية إلى القومية، ومن الأيديولوجية/الراديكالية إلى البراجماتية، ومن حالة الانفراج في العلاقات الدولية إلـى حالـة العُزلة، إلّا أنَّ السياسـية الخارجيـة الإيرانية منذ قيام الثـورة الإيرانية عام 1979م، يمكن تفسـيرُها في مجملها من منظور واقعي، وهذا يعني أنَّه «على الرغم من الدور المؤثِّر للدِّين في تشـكيل السياسـة والسياسـات العامَّة للبلاد، ظلَّت إيران ملتزمةً بالضرورات الدفاعية والواقعية، خلال معظم السنوات الأربعين الماضية»[3].

**ب. البُعد الأمني للإقليمية وإشكالية اندماج إيران المُرتقَب مع اتحاد أوراسيا**

يمثِّل الأمن أحدَ أهمّ الأبعاد الأساسية للإقليمية، وقد سلَّطت مجموعةٌ من دراسات الإقليمية الضوءَ على تطوُّر الآليات الأمنية داخل مناطق معيَّنة، وتُظهِر أنماطًا أمنية منتظمة دائمة مع مرور الوقت؛ ومن هذا المنظور، يتم تصنيف المناطق وفقًا للعلاقات الأمنية، التي يجري تطويرها داخل مجموعة من الدول المرتبطة جغرافيًا، على أنَّها «أنظمة فرعية متماسكة إقليميًا ويتمّ تحديدُها من خلال الأنماط الأمنية المتداخلة»[4]. تُعَدّ نظرية مجمع الأمن الإقليمي، التي تُعرَف بالإنجليزية اختصارًا بـ«RSCT»، واحدةً من النظريات الرئيسية التي جرى تطويرها لغرض تحليل العلاقات بين الدول المنتمية إلى نفس الإطار الإقليمي، ومعرفة كيف ولماذا تتطوَّر ديناميكيات الأمن فيما بينها. وفقًا لباري بوزان وأولي ويفر، يُظهِر مجمع الأمن الإقليمي أنماطًا جغرافية محدَّدة للأمن، وبهذه الطريقة، تُشير الإقليميةَ في المقام الأوَّل إلى ظهور ديناميكيات الأمن في سياقٍ إقليمي محدَّد بسبب التقارُب الجغرافي، بحيث تكون التفاعُلات الأمنية أعلى بين الدولِ التي تنتمي إلى نفس المجمع الأمني الإقليمي، بينما تكون أقلّ بين الدول الواقعة في مناطق مختلفة، على الرغم من وجود «مجموعات أمنية غير إقليمية أيضًا»[5].

خلال الحرب الباردة، أدَّى الصراعُ على النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى تجاهُل الإقليمية، لذلك ركزَّت المناقشاتُ العلمية على النظام الثُنائي القُطب، والديناميّات العالمية، والردع، والطاقة النووية، وما إلى ذلك، مع تجاهُل المستوى الإقليمي بشكلٍ شبهِ كامل، أو اعتباره نظامًا فرعيًا من النظام الدولي. وهُنا يقول روبرت كيلي[6]: دائمًا ما أهملت نظريات «العلاقات الدولية» استقلاليةَ المناطق، من خلال التأكيد على أهمِّية المستوى العالمي بدلًا عن الأنظمة الفرعية الإقليمية، وذلك بناءً على تصوُّر طويل الأمد بأنَّ الأخير لم يكُن مهيمنًا منذ صُلح ويستفاليا فصاعدًا، لكن عندما تمّ إنشاء «السوق الأوروبية المشتركة» في أواخر الخمسينات، حظي تحليلُ الإقليمية بالاهتمام، لكنّه مع ذلك «بقي ضعيفًا من الناحية المفاهيمية»[7].

لذا، فإنَّ «الموجة الأولى من الإقليمية»، التي ظهرت في أعقاب إنهاء الاستعمار، والتي سلَّطت الضوء على «الهوامش» ومجموعة جديدة من القضايا المحلِّية والجهات الفاعلة، خفتت تدريجيًا بين السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وذلك نتيجةً لفشل التجارب الإقليمية الأساسية، مثل منظَّمة أوبك و«النظام الاقتصادي الدولي الجديد»، وغروب أيديولوجيا العالم الثالث، وهي العوامل التي «أعطت الأولوية للنظام الدولي مرَّةً أُخرى»[8]، لكن مع اقتراب نهاية الحرب الباردة ونهاية الثُنائية القُطبية، أصبحت المناطق تدريجيًا وحدات نفوذ جديدة؛ الأمر الذي أثار نقاشات علمية جديدة.

بدأ الاتجاه القويّ لربط الإقليمية بالديناميّات الأمنيَّة في الظهور بقوَّة، بعدما تلاشت المنافسة العالمية بين القُوى العظمى، ومن ثمَّ تمّ إفساحُ المجال للقضايا والديناميّات

المتصاعدة على المستوى الإقليمي، ولم تتجاهل «الموجة الإقليمية الجديدة» النواةَ الأساسية لنظرية الواقعية الجديدة، التي تشمل المناطقية ومركزية الدولة والعُنف والحرب، بإقرارها أنَّ فرضيات النظرية الواقعية الجديدة مثل توازُن القوَّة والقُطبية استمرَّت بعد الحرب الباردة. يُدرك كُلٌّ من بوزان وويفر[9] على سبيل المثال، أنَّ «المستوى الإقليمي متوافق مع المخطَّط البنيوي للواقعية الجديدة ومكمِّلٌ له، لكنَّه يتعارض مع ميل معظم تحليلات الواقعية الجديدة للتركيز بشكل كبير على هيكلية المستوى العالمي».

مضمون الموجة الجديدة من الإقليمية، هو أنَّ الدول «لا تستطيع أنّ تبسط سُلطتها على مسافات طويلة، لذلك هي أكثر تهديدًا لجيرانها القريبين ممَّن يبعدون عنها جغرافيًا»[10]، بمعنى «تراجُع القُدرة على السيطرة مع بُعد المسافات لكُلّ الدول»[11]، والجدير بالذكر أنَّ أحد أكثر النقاشات احتدامًا بين منظِّري الموجة الإقليمية الجديدة، ما يتعلَّق بالعلاقة بين الجغرافيا والإقليمية، فمن جهة اعتبر ليك[12] أنَّ هذا الربط غير ذي صلة، من خلال الجدل بأنَّ أنماط الصداقة أو العداء تظهر كدالَّة للتكنولوجيا بدلًا من الموقع، غير أنَّ بوزان شدَّد على ربط الجغرافيا بالتاريخ، وهو افتراضٌ رئيسي لتحليل أنماط الصداقة والتنافُس والعداوة بين الجيران، وعلى الرغم من أنَّ معظم الإقليميين الجُدد يقبلون الجغرافيا كمعيار أساسي للإقليمية، فإنَّ بوزان ومنظِّري مدرسة كوبنهاغن يجادلون بأنَّه في حين أن التواصُل الإقليمي مهمّ، فإنَّ الشرط الضروري لوجود «إقليمية» هو وجود نمط ثابت تاريخيًا للتنافُس أو التعاون، اعتمادًا على شدَّة ذلك التفاعُل/تلك التفاعُلات.

بناءً على ذلك، تأتي إشكالية الاندماج الكامل المُرتقَب لإيران في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، على أساس معايير التحليل المختلفة التالية: أوّلًا: أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والحوافز الحقيقية، التي يمكن أن يقدِّمها لإيران، على الأقلّ من حيث النمو الاقتصادي والأمن، ثانيًا: حجم التكامُل الاقتصادي والتجاري الفعّال بين إيران والاتحاد، وهو العامل الرئيسي لأيّ نوع آخر من التكامل الوظيفي، أو حتّى العسكري، الثالث: مكانة إيران «كقوَّة متوسِّطة» والمَخاطر المنطوية في ارتباطها الوثيق مع «قوَّة عظمى» ذات طموحات للهيمنة الإقليمية، بغضّ النظر عن ماهية «المنطقة»؛ أكانت محدَّدةً جغرافيًا أو وظيفيًا، الرابع: التهديدات لأمنها وكيف يمكن لأيّ إطارٍ خارجيٍ آخر أن يُساعدها في هذا الصدد.

## ثانيًا: الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.. النشأة والأهداف وأوجُه القصور

تمّ تشكيل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بضغط من روسيا في مايو 2014م بين بعض الأعضاء السابقين في الاتحاد السوفيتي، حيثُ شكَّلت بيلاروسيا وكازاخستان النواةَ الأصلية للاتحاد، ثمّ انضمَّت بعد ذلك مباشرةً أرمينيا وقيرغيزستان، ويمثِّل الاتحاد

إحياءً لمنظَّمة رائدة يعود أصلها إلى يناير 1995م، عندما وقَّعت روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان أوَّل معاهدة لتشكيل اتحاد جُمركي (CU)، انضمَّت إليه لاحقًا قيرغيزستان وطاجيكستان.

وانطلاقًا من بنود معاهدة إنشائه، يهدُف الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي دخلَ حيِّزَ التنفيذ في الأوَّل من يناير من عام 2015م إلى خلق منطقة جغرافية بين الدول الأعضاء، تقوم على: حرِّية حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والعُمّال، وتوفر سياسات مشتركة في مجالات الاقتصاد الكُلِّي: النقل، الصناعة، الزراعة، الطاقة، الاستثمارات، التجارة الأجنبية، التنظيم التقني، وتنظيم التنافسية ومنع الاحتكار، مع أحكام لإنشاء عُملة موحَّدة، وتحقيق اندماج أكبر في المستقبل. لهذا السبب بالتحديد؛ فإنَّ الهدف الرئيس للاتحاد الأوراسي كان موازنةَ النفوذ السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، واقتراح نموذج مواز وناجح للتكامُل الاقتصادي الإقليمي.

وبحسب الموقع الرسمي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، فإنَّ غرضَ إنشاء الاتحاد «الارتقاء الشامل، ورفع القُدرة التنافُسية، والتعاون بين الاقتصادات الوطنية، وتعزيز التنمية المستقرَّة، من أجل رفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء»، ويضُمّ الاتحاد سوقًا واحدةً متكاملة من 8, 183 مليون نسمة، وناتجًا محليًّا إجماليًا يبلغ 9, 1 ترليون دولار، وهو ما يمثِّل 2, 3% من الناتج العالمي.

عند الحديث عن الاتحاد، من الصعب عدم التركيز بشكل أساسي على روسيا، التي تُعَدّ إلى حدٍّ بعيد القوَّة الأكبر نفوذًا في الاتحاد، حيث تمارس بشكل منفرد تأثيرًا كبيرًا على الشُركاء الآخرين، ولديها القُدرة على التأثير في السياسة العالَمية، وبإمكانها استغلالُ الاتحاد لأغراضها الجيوسياسية الخاصَّة، وقد أشار بعض منتقدي مشروع الاتحاد إلى أنَّ نيَّة روسيا من وراء إنشاء كُتلة تجارية من دول الاتحاد السوفيتي السابق، هو موازنة نفوذ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، وعلى الرغم من أنَّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفى نيّته إعادةَ الاتحاد السوفيتي إلى الحياة من خلال الاتحاد الأوراسي، فقد وصفتهُ وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون بأنَّه «خطوة لإعادة السوفيتية في المنطقة. نحن نعرف ما هو الهدف»[13].

وقد استعرض بوتين رؤيتهُ حول مستقبل الاتحاد الأوراسي، في مقال نشرته صحيفة «إزفيستيا» الروسية في 03 أكتوبر 2011م، قائلًا: «إنَّه لمن المهم أن يرتكز الفضاء الاقتصادي المشترك على التنسيق في المجالات المؤسَّسية الرئيسية، مثل: مجالات الاقتصاد الكُلِّي، وضمان التنافُسية، واللوائح الفنية، والدعم الزراعي، ووسائل النقل، والتعرفات الجُمركية، ولاحقًا سيندرجُ تحت هذا الإطار التأشيرات المشتركة، وسياسات الهجرة، والسماح برفع الرقابة الحدودية بين الدول الأعضاء؛ في الواقع نحن نتّبع تجربة «اتفاقية الشينجن»، التي عادت بالفائدة على الأوروبيين»[14].

وهنـا يتّخذ الرئيـس بوتين الاتحادَ الأوربـي نموذجًا لهُ سـلبياتُه وإيجابياتُه، فيقول: «احتاجـت أوروبـا أربعـين عامًا لتتحـوَّل من "مجموعـة الفحم والفـولاذ" إلى الاتحاد الأوروبـي الكامل»، ويضيف قائلًا: «إنَّ الاتحاد الجُمركي والفضاء الاقتصادي المشـترك يتقدَّم بوتيرةٍ أسـرعَ بكثير؛ لأنَّه يسـتفيدُ من تجربة الاتحاد الأوروبي، وتجارب اتحادات إقليميـة أخرى. نرى نقـاط ضعفهم وقوَّتهم، وهُنا يكمُن تفوُّقنـا؛ لأنَّنا في موضع يُمكِّننا من تجنُّب الأخطاء، وتجنُّب إنشـاء هياكل فوقية بيروقراطية غير لازمة». يرى بوتين في الاتحاد الأوراسـي جسـرًا فعليًا بين أوروبا ومنطقة آسـيا والمحيط الهادئ الديناميكية، تحت إطار تنافُسـية تضمن الاسـتقرار وتوسُّـع التعـاون مع القُوى العالميـة، مثل الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وعبَّر الرئيسُ الروسي عن دعمه لإنشاء شراكةٍ بين الاتحاد الأوراسي والاتحاد الأوروبي، رافضًا فرضيات المواجهة[15].

وبالتالـي دحـضَ فلاديميـر بوتين الادّعـاءات حول الأجنـدة العدائية، التـي تتبنّاها السياسـة الخارجية الروسية، بسرده لنقاط القوَّة والضعف لهذه المنظَّمة الإقليمية، لكن علينـا أن نُدرك أنَّ الاتحاد الأوراسـي موجودٌ جنبًا إلـى جنب مع «منظَّمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO»، وهي منظَّمة سياسـة عسـكرية أُنشأت قبل الاتحاد الأوراسي، وتضُم دولَهُ الخمس بالإضافة إلى طاجيكسـتان، وهذا ما لا يخفيه بوتين؛ وكما سبقت الإشارة آنفًـا، فإنّ الاعتمـاد النهائي لعُملة موحَّدة وإنشـاء بيروقراطية مركزيـة لإدارة الاتحاد، سيُعَدُّ مؤشِّرًا أو ترجمةً لنموذج الهيمنة الروسية[16].

وتذهـب الباحثة كسـينا كرخـام، كما معظـم التحليلات الأكاديمية، إلـى أنَّ الاتحاد الأوراسي ينافس تجربة الاتحاد الأوروبي للتكامُل الإقليمي، ويُعتبَر أداةً روسية لاستعادة مكانتها كقوَّةٍ عظمى ببسـطِ نفوذها على بعض دول الاتحاد السـوفيتي السـابق، وهو ما يُعَدّ سيناريو مهدِّد للدول الغربية، التي ترتبط مخاوفها من السياسة الإمبريالية الروسية بالنظـر إلـى افتقار الروس إلـى ثقافة الديمقراطيـة الليبرالية[17]، وهذا تصوُّر يشـوبُه قصـور؛ لأنَّها موسـومة ولو بقـدرٍ قليل بكُره الـروس، وغنيٌّ عن البيـان أنَّ الاتجاه نحوَ سياسـة خارجية إمبريالية هو تاريخيًا وبشـكلٍ نموذجي سِمةٌ فطرية لأيِّ قوَّة دولية ذات تأثير، بغضّ النظر عن شكل نظامها السياسي أو ثقافتها السياسية المحلِّية.

وفي مقابل هذه الافتراضات، التي ترى أنَّ روسـيا تنوي اسـتخدام الاتحاد لأغراض تعزيـز قوَّتها ونفوذها الخاصّ، يمكن الإشـارة إلى أنَّ الهياكل المؤسَّسـية للاتحاد تعكس ميولًا نحو التعدُّدية وليس الهيمنة، حيث يتشـكَّل من إدارتين رئيسـتين: الهيئة التنفيذية التي يُطلَق عليها «الكوليجم»، وتضُمّ خمسة أعضاء؛ أيّ ممثِّل عن كُلّ دولة عضو، والهيئة الإداريـة التي تتكوَّن من عشـرة أعضاء بواقع اثنين من الممثِّلين لـكُلّ دولةٍ عضو، ويتمتَّع جميع الأعضاء بحقّ تصويت متكافئ.

ومـع ذلك، أشـار الباحثون إلـى أنَّ من أكبـر أوجُه القصور في الاتحـاد، هو ضعف

شــرعيته بين أعضائه[18]، إذ يبرُز تهديد الهيمنة الروســية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا علــى الــدول التي نالت اســتقلالها من ثلاثين عامًا، وهو الأمر الذي من شــأنه أن يدفع تلــك الدول إلى عدم وضع ثقتها بالكامل في هذا المشــروع كإطــار للتكامل الإقليمي، لا ســيما بعد التدخُّل الروســي في جورجيا عام 2008م، وفي أوكرانيا عام 2014م؛ وهذا القصــور بدوره حفَّز روســيا على اللجوء لآليات العمل الثُنائــي، عِوَضًا عن التعدُّدية في تعامُلاتهــا مع دول الاتحاد، وبالتالي فإنَّ جهــود الاتحاد نحو تحقيق الاندماج انحصرت في العلاقات التجارية فقط، أو ترتيبات أُخرى مثل الاتحاد الجمركي، دون أن تطال أيَّ تداعيات أُخرى تخُصّ القضايا السياسية.

مــن جهــة ثانية، تنظُر روســيا إلى جمهوريات الاتحاد الســوفيتي الســابق على أنَّها دولٌ تتمتَّع بـ«ســيادة محدودة»، و«باعتبارها جزءًا من المنطقة التي تســيطر عليها روسيا بوصفها "قوةً عظمى"، كما أنَّ العديدَ من الشركات الروسية تستفيد من سهولة الوصول لأسواق جمهوريات الاتحاد السوفيتي المتراجعة اقتصاديًا، حيث يُوجَد عددٌ من الشركات الروســية التي تتمتَّع بقُدرة تنافســية أعلى نســبيًا من نظيراتها في المنطقة؛ وهُنا تبدو روســيا حريصةً على اســتدامة حالة عدم التكافؤ والتبعية الاقتصادية، في علاقاتها مع جمهوريات الاتحاد الســوفيتي الســابقة»[19]، باعتبار أنَّ أهمّ مؤشِّــر لنيَّة روسيا لتُصبح قوَّةً عُظمى مُعترَفًا بها على المســتوى الدولي، هو بســطُ نفوذها على جمهوريات الاتحاد السوفيتي المُنحَلّ، الذي تراه إلى الآن فناءها الخلفي.

وفقًــا لما ســبق، يرى كثيــرٌ من المحلِّلين أنَّ عــدمَ التكافؤ الاقتصادي مــن أبرزِ عيوب الاتحاد الأوروآســيوي، وأكثرها إثارةً للقلق، إذ يعكس هذا القصور مخاطرَ التنمية غير المتوازنة بين دول الاتحاد، في حين تتربَّع روســيا باكتســاح على هرم الاقتصادات الأربعة الأُخــرى فــي الاتحاد، ناهيك عن أوجُه عدم التكافؤ الأُخرى، مثل تلك المرتبطة بالحصَّة التجارية مع الدول الأعضاء من إجمالي حركة التجارة في البلد، وهو رقمٌ لا يكاد يُذكَر بالنسبة لروسيا، إلّا أنَّها تمثِّل ما نسبتُه 50% من تجارة بيلاروسيا، على سبيل المثال[20].

ويبرُز قصورٌ مزمنٌ آخر في تعزيز فاعلية الاتحاد الأوراســي، وهو الإخفاق في خلق هوية أوراســاوية مشــتركة، ويرجع ذلك إلى الإخفاق في وجود طبقة وُسطى كبيرة داخل الدول الأعضاء كرافعة لمشروع الاندماج، تزامنًا مع تفشِّي الفساد على المستوى الداخلي، بالإضافــة إلى ضعف كفاءة هياكل الحُكم الديمقراطي، التي تحول دونَ تشــكيل القيادة الثقافية[21].

## ثالثًا: اتفاقية التجارة الحُرَّة مع إيران.. الفُرص الاقتصادية المُحتمَلة وحدودها الرئيسية

بدأت المراحل الأولى لإبرام اتفاقية التجارة الحُرَّة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإيران في ديسمبر 2015م، وذلك عندما وقَّعت طهران اتفاقيةً مؤقَّتة تهدُف إلى خفض

الرسوم الجمركية، وفقًا للنموذج الذي صاغته منظَّمة التجارة العالمية، وقد تزامن توقيع الاتفاقية مع انتعاش الاقتصاد الإيراني، عقب تخفيف العقوبات على النظام آنذاك، حيث كانت إيران قد وقَّعت اتفاقيةً إستراتيجيةً وتاريخيةً أُخرى، قبل خمسة أشهر فقط من خطَّة العمل الشاملة المشتركة مع مجموعة 5+1.

وقد أعرَب وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني محمد رضا نعمة زاده عن تفاؤله بشأن انضمام إيران إلى هذا الفضاء الاقتصادي «المزدهر»، مشيرًا إلى أنَّ التوسُّع في التجارة الإيرانية يمثِّل أولويةً إستراتيجية[22]. وبدورها، صرَّحت مفوَّضة التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي فيرونيكا نيكيشينا، أنَّ تطبيق الاتفاقية سيُسهم في تسريع إنشاء البُنية التحتية لممرّ النقل الدولي «شمال-جنوب» عبر إيران وروسيا وبحر قزوين، ولن يكون لها تأثيرٌ إيجابي على الدول الموقِّعة على الوثيقة فقط، بل ستمتدّ أيضًا بفوائدها إلى دول أُخرى في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ الأمر الذي يكشف عن الأهمِّية الإستراتيجية لجغرافية إيران[23]، وستستمرّ الاتفاقية لمدَّة ثلاث سنوات، وستُصبح دائمةً إذا نجحت المحادثات، وهذا هو الهدف الذي حرص المسؤولون الإيرانيون على تحقيقه.

من الناحية الجيوسياسية، أكَّد رئيسُ مجلس إدارة اللجنة الاقتصادية التابعة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي تيغران سركسيان، خلال القمَّة التي عُقدت في مقر الاتحاد بموسكو في أوائل سبتمبر 2019م، على أهمِّية إيران الإستراتيجية بالنسبة للاتحاد خلال الفترة من فبراير 2016م حتّى فبراير 2020م، حيث قال: «يولِّي رؤساء دول اتحادنا أهمِّيةً خاصَّة لتعميق التعاون مع إيران»، مشيرًا إلى أهمِّية حضور ممثِّلي السوق الإيرانية المؤتمرَ الذي اعتبرهُ إشارةً على إرادة طهران للتكامُل، والدور المهمّ الذي تولِّيه إيران لربط محاور النقل في الاتجاهات الرئيسية من «الشمال والجنوب» و«الغرب والشرق»[24]، وعبَّرت أيضًا فيرونيكا نيكيشينا عن هذا التفاؤل بتسليطها الضوء على أنَّ قطاع الأعمال التجارية في الاتحاد كان مهتمًّا بالتجارة مع إيران، حتّى قبل دخول الاتفاقية حيِّز التنفيذ، وهي حقيقة أكَّدها ارتفاعُ الصادرات الإيرانية إلى تلك الدول بنسبة 28% في 2018م، بحسب صحيفة «طهران تايمز»[25].

من وجهة نظر إيران، وكما ورَد على لسان وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان في قمَّة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في يريفان، في الأوَّل من أكتوبر 2019م، تمثِّل هذه الاتفاقية إنجازًا كبيرًا في تجارتها بالنظر إلى أنَّ «حوالي 840 سلعةً ستخضعُ لتعريفات تفضيلية؛ ما يعني تخفيض التعريفات على بعض السلع، وسيصل بعضها إلى صفر تعرفة جمركية»[26]، وتشمل الاتفاقية بالتحديد 862 سلعة زراعية وصناعية، منها 502 إيرانية، و360 من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومن الصادرات الإيرانية الرئيسية التي تستفيد من التخفيضات الجُمركية بموجب هذه الاتفاقية، الفواكه والخضروات والمنتجات المعدنية ومواد البناء، وغيرها من المواد مثل أدوات المائدة والسّجاد، في حين

تطبِّق إيران تخفيضات الرسوم الجُمركية على واردات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مثل اللحوم وغيرها من المنتجات الغذائية الزراعية المختارة، والمعادن والإلكترونيات والمواد الأُخرى[27]، ومن أهمّ المنتجات الغذائية الزراعية التي تستوردُها إيران الشعير ومنتجات عبّاد الشمس والذُرة، ويأتي الجزء الأكبر منها بشكلٍ أساسي من روسيا وكازاخستان[28].

كذلك تُعَدّ هذه الاتفاقية من منظور طهران وسيلةً لتسهيل الدخول إلى أسواق جديدة، في ظلّ عودة العقوبات الأمريكية، وقد أكَّد وزير الصناعة رضا رحماني على فوائدها المُحتمَلة في مواجهة العقوبات الأمريكية، في حين رحَّب عضو غرفة التجارة الإيرانية محمد رضا جاهان بيجلاري، باتفاقية التجارة الحُرَّة وبقدرٍ أكبرَ من التفاؤل، متوقِّعًا نمو حجم التجارة الإيرانية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلَى أربعة أضعاف، ليصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي في غضون عام واحد[29]، وهي وجهة نظر ثبُت أنَّها بعيدةٌ للغاية عن الواقع على أيّ حال، لا سيما في ظِلّ العوامل الخارجية السلبية غير المتوقَّعة الناجمة عن جائحة «كورونا».

ومن وجهة نظرٍ روسية، صرَّح وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أنَّ هذه الاتفاقية التفضيلية ستُسهِم أيضًا في تطوير التجارة الثُنائية، وتوسيع التعاون الاستثماري[30]، وبحسب ما نقلتهُ صحيفة «طهران تايمز»، فإنَّ توقيع هذه «الاتفاقية التفضيلية» كان مفيدًا لإيران، فمن حيث معدَّل النمو، زادت صادرات إيران إلى دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بنسبة 216% من حيث القيمة، وزادت 522% من ناحية الوزن، بين يناير وسبتمبر 2019م مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2018م[31]، وبحسب الصحيفة نفسها، فإنَّ أعلى معدَّل نمو صادرات حقَّقته إيران كان مع أرمينيا؛ ما مهَّد الطريقَ لميزةٍ تنافُسية للمنتجات الإيرانية مقارنةً بتلك القادمة من تركيا، وهي الدولة التي كانت تهيمن على السوق الأرمينية قبل تنفيذ الاتفاقية التفضيلية.

في الواقع، تغطِّي اتفاقية التجارة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإيران حوالي 55% من إجمالي التجارة المتبادلة بين الشريكين، وهذا هو السببُ الرئيس لإصرار أدروف وقدسي على اعتبارها مجرَّد «تفضيلية» وليست شاملة، كما هو الحال اليوم؛ وعلاوةً على ذلك، منحت الاتفاقية المنتجاتَ الإيرانية تخفيضات جُمركية أعلى بكثير مقارنةً بمنتجات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الأمر الذي يعني أنَّ الصادرات الإيرانية تتلقَّى تسهيلات في هذا الصدد، ورغم ضخامة السوق الأوراسي، لكن في الوقت نفسه لا تزال التعريفات الجُمركية على المواد المستوردة من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أعلى بكثير في المتوسِّط؛ الأمر الذي يعني ضِمنًا أنَّ حاجة إيران إلى المنتجات الأجنبية ليست مُرضِيةً تمامًا بموجب الاتفاقية؛ ووفقًا لأدروف وقدسي، فإنَّ آفاق النمو المستقبلي للاستيراد والتصدير ستُفيد دولَ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أكثر من إيران، نظرًا إلى الاتّجاهات التاريخية للعلاقة التجارية بين إيران وروسيا، مقارنةً بدول الاتحاد

الاقتصادي الأوراسي الأُخرى، مع توقُّع مكاسب متبادلة في التجارة بين البلدين لا سيما في منتجات الخضروات والفواكه[32]، هناك بالتأكيد سببٌ للتفاؤل، لكن يجب أيضًا قراءة الاتفاقية في سياق الوضع الحالي في إيران والشراكات التجارية بشكلٍ عام. أخيرًا، هذه الاتفاقية مؤقَّتة لمدَّة ثلاث سنوات فقط، حتّى اتّخاذ قرارٍ بشأن إدخالٍ تحسينات أُخرى، كما سبقت الإشارة.

لذلكً، ورغم الحماسة تجاه الاتفاقية التي نشرتها الصُحُف الإيرانية، فإنَّ مصادر أُخرى تتحدَّث عن أرقام مختلفة؛ ما يضطرّ بالتحليل الأكاديمي ويؤدِّي إلى نتائج غير واقعية، لقد تقلَّصت صورة اتفاق إيران مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بشكلٍ كبير، إذا ما قُورنت، على سبيل المثال، بتجارة إيران مع الصين والاتحاد الأوروبي؛ إذ تُعَدّ الصين إلى الآن الشريكَ التجاري الأكبر لإيران والسوق الرئيسي للصادرات الإيرانية.

وفقًا لإحصاءات صندوق النقد الدولي، بلغت صادرات إيران من السلع إلى الصين في عام 2019م ما يقرُب من 12,6 مليار دولار أمريكي، أيّ أقلّ بأربعة أضعاف من حجم الصادرات إلى تركيا، وهي السوق التي تحتلّ المرتبة الثانية لإيران؛ وفي الوقت نفسه، استوردت إيران ما مجموعُه 6.6 مليار دولار من المنتجات الصينية في عام 2019م، أيّ أكثر بكثير من 4 ملايين دولار من الواردات من الإمارات العربية المتحدة، ثاني أكبر مُصدِّر لإيران، إذا لم نأخُذ بالحسبان الاتحاد الأوروبي ككُتلة واحدة[33]، حيث تكمُن أهمِّية الاتحاد الأوروبي في الشراكة التجارية الإيرانية في أنَّ حجمَ الواردات الأوروبية من المنتجات الإيرانية أقلّ بكثير مقارنةً بشُركاء إيران الرئيسيين، مثل الصين وتركيا والهند وكوريا وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة واليابان، بينما نرى أنَّ الحجم الكُلِّي لصادرات الاتحاد الأوروبي لإيران في 2019م قاربت 4 مليار دولار أمريكي[34].

وبالمقارنة مع هذه الأرقام، فإنَّ الحصَّة الإجمالية لواردات إيران وصادراتها إلى دول الاتحاد الأوراسي لا تكاد تُذكَر، كما يتّضح من الجدول رقم (1) و(2).

**جدول (1): صادرات إيران من البضائع لشُركائها (بالمليون دولار)**

| الدولة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| روسيا | 285 | 371 | 496 | 364 |
| أرمينيا | 155 | 165 | 254 | 306 |
| بيلاروسيا | 5 | 77 | 12 | 9 |
| كازاخستان | 43 | 64 | 84 | 76 |
| قيرغيزستان | 6 | 8 | 12 | 16 |
| المجموع الكُلِّي | 494 | 685 | 858 | 771 |

*Source:* IMF, Direction of Trade Statistics, accessed on: Nov 2020 ,01. https://bit.ly/35vh2Pq

**جدول (2): واردات إيران من البضائع من شُركائها (بالمليون دولار)**

| الدولة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| روسيا | 1544 | 704 | 671 | 750 |
| أرمينيا | 21 | 26 | 29 | 25 |
| بيلاروسيا | 29 | 16 | 10 | 10 |
| كازاخستان | 211 | 67 | 70 | 119 |
| قيرغيزستان | 3 | 6 | 13 | 14 |
| المجموع الكُلِّي | 1808 | 819 | 793 | 918 |

Source: IMF, Direction of Trade Statistics, accessed on: Nov 2020 ,01. https://bit.ly/35vh2Pq

وبإلقاء نظرةٍ سريعة على الجداول، يُلاحَظ بدايةً أنَّ روسيا لا تزال الشريكَ الرئيسي لإيران من بينِ الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، خاصَّةً فيما يتعلَّق بالواردات الروسية، التي ظلَّت مستقرَّةً تقريبًا؛ إذ كانت 38, 85% من الإجمالي الكُلِّي في عام 2016م وأصبحت 68, 81% في عام 2019م (كما هو موضَّح في الجدول 2)؛ وفي المقابل، تمثِّل الصادرات الإيرانية إلى روسيا قُرابة نصف الإجمالي الكُلِّي، حيث انخفضت من 81, 57% في عام 2016م إلى 14, 47% في عام 2019م (الجدول 1)، ومن بين مُصدِّري الاتحاد، تُعَدّ كازاخستان ثاني أكبر دولة مُصدِّرة لإيران بعد روسيا، حيث بلغت صادراتها لإيران 13% في عام 2019م، بينما بلغت صادرات الدول الثلاث الأُخرى فقط 3, 5% من الإجمالي.

الملاحظة الثانية المثيرة للاهتمام، هي أنَّ الصادرات الإيرانية إلى أرمينيا تسيرُ في اتجاهٍ تصاعُدي ثابت، حيث تضاعفت من عام 2016م إلى عام 2019م (الجدول 1)، ووصلت تقريبًا إلى حجم الصادرات الإيرانية إلى روسيا، بمعدَّل 71, 39% من الإجمالي، وهو رقمٌ يعكس أهمِّية إيران المتزايدة لأرمينيا على مدى السنوات الأربع الماضية؛ وتُظهِر كذلك الصادرات إلى كازاخستان وقيرغيزستان نمطًا من النمو، على الرغم من كونها أسواقًا أقلّ ارتباطًا بالمنتجات الإيرانية، و«معظم التبادُل التجاري يتألَّف من الفواكه والخضروات والمكسَّرات والأسمنت ومنتجات المعادن الحديدية والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي المُسال»[35]،

وأخيرًا وليس آخرًا، يُلاحَظ وجود مؤشِّرات على نمو الصادرات الإيرانية بشكل تدريجي على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث ارتفعت بنسبة 56%، وأظهرت مؤشِّرًا إيجابيًا من 2016م إلى 2019م في جميع البلدان الخمسة (كما هو موضَّح في الجدول 1)، كما انخفضت إجمالي الواردات الإيرانية إلى النصف تقريبًا في نفس الفترة (كما في الجدول 2)، وهذا يرجع بصورةٍ أساسية إلى الانخفاض الحادّ في حجم المنتجات

الروسية المخصَّصة للسوق الإيرانية، وهو أمرٌ واضحٌ كذلك في انخفاض حجم الواردات القادمة من بيلاروسيا وكازاخستان، بينما ظلَّت أرمينيا مستقرَّةً تقريبًا، في حين أنَّ قيرغيزستان هي الوحيدة التي سجَّلت زيادة. ولا ينبغي تفسير هذا الاتّجاه المنحدر في الواردات على أنَّه علامةٌ سيِّئة لإيران، على العكس من ذلك، فهذا يعني أنَّ إيران قد خفَّضت بشكل كبير عجزَها التجاري تجاهَ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، حيث زادت صادراتها في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من هذه الملاحظة المهمَّة، يسلِّط معهد واشنطن الضوء كذلك على أنَّ «اتفاقية التجارة الحُرَّة تغطِّي فقط حوالي 50% من البضائع المُتداوَلة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مع تحرير محدود. ولحماية الإنتاج المحلِّي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، تحافظ إيران على حدٍّ أدنى من تعريفة الاستيراد بنسبة 4%. وباستثناء أرمينيا، فإنَّ صادرات إيران من الطاقة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي ليست ذات أهمِّية كبيرة؛ نظرًا إلى هيمنة روسيا في هذا القطاع»[36]؛ ويمكن القول إنّ روسيا تحظى بنصيب الأسد؛ إذ يُشكِّل سعيها للسيطرة أحد القيود الرئيسية ليس فقط لتنفيذ اتفاقية التجارة الحُرَّة، ولكن أيضًا لأيّ جانب إيجابي كبير يمكن تحقيقه في مستقبل العلاقات الإيرانية-الأوراسية، باعتبار اتفاقية التجارة الحُرَّة صمامَ أمان في مواجهة العُزلة الدولية المفروضة على إيران على أيّ حال.

بالإضافة إلى الجداول أعلاه، تجدُر الإشارة هُنا إلى أهمِّية إيران لأرمينيا؛ إذ بينما تمثِّل روسيا أكبر شريك تجاري لأرمينيا، كما هو متوقَّع، نرى أيضًا أنَّ السلع الإيرانية احتلَّت المرتبة الرابعة في السنوات الأربع الماضية في الواردات الأرمينية، إذ بلغت ما يقرُب من 325 مليون دولار أمريكي في عام 2019م[37]، وقد سلَّط الرئيس الإيراني حسن روحاني الضوء على إمكانات هذه العلاقة التجارية الخاصَّة، في لقاءٍ ثُنائي جمعَه مع الرئيس الأرميني أرمين سركيسيان بقمَّة الاتحاد الاقتصادي الأوراسيِّ في يريفان، حيث قال: «تمتلك جمهورية إيران الإسلامية وأرمينيا العديد من القُدرات في مجالات مختلفة، مثل الطاقة والمرور العابر والسياحة والصناعة، لاستخدامها بما ينسجم مع مصلحة الشعبين»، وهذا ما أكَّده رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، قائلًا: «إيران مصدرٌ مُستدام للطاقة والغاز الطبيعي لأرمينيا، وإنَّ بلاده (أرمينيا) تريد تمديد اتفاقية مقايضة الغاز بالكهرباء مع إيران حتّى عام 2040م»[38].

ومع لعب روسيا دورًا قياديًا داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، تبدو أهمِّية التساؤل عن حدود الفُرص الحقيقية لإيران من أجل الحصول على حصَّة كبيرة في العلاقات التجارية مع دولها الأعضاء في المستقبل، ومدى تقبُّل روسيا احتمالات تزايُد أهمِّية إيران في فضاء «روما القديمة»، مع احتمال انجذاب الجهات الفاعلة السوفيتية السابقة لها، ومدى التعاون في شؤون إيران والاتحاد الاقتصادي الأوروبي في المستقبل، وماذا لو أفسحَ التعاونُ المجالَ للمنافسة؟ في المحور التالي سنُحاول الإجابةَ على هذه الأسئلة.

## رابعًا: الاتحاد الأوراسي وضرورات إيران الأمنية والسياسية

يمكن النظر إلى الشرق الأوسط على أنَّه المنطقة الطبيعية التي تنتمي إليها إيران تاريخيًا، وليس منطقة أوراسيا. ظهر ذلك مع بداية الحرب الباردة، عندما تمّ اختيار إيران ضمن أُطر أمنية إقليمية، مثل «ميثاق بغداد» في عام 1955م بما في ذلك العراق وباكستان وتركيا والمملكة المتحدة، و«تحالف المحيط» في عام 1958م إلى جانب تركيا وإسرائيل وإثيوبيا، حيث عكست هذه الاتفاقيات الأمنية الإقليمية مناخَ التحالُفات العالمية في إطار الثُنائية القُطبية، وكانت جميعُها مؤيِّدةً للولايات المتحدة ومعاديةً للسوفييت في جوهرها، وعندما بدأت بعض المنظَّمات الإقليمية بالظهور على الساحة، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، كان من البديهي أنّ إيران مستبعدةٌ تمامًا من كُلّ تلك التحالُفات.

لا شكَّ، أنَّ الثورة الإيرانية في عام 1979م أعادت خلطَ الأوراق في الشرق الأوسط، وكانت لها تداعياتٌ عالمية على القُطبية الثُنائية آنذاك أيضًا، ومنذ ذلك الوقت، تمحورت السياسةُ الخارجية الإيرانية حول مجموعة من الركائز، التي تقوم على البحث عن «الاستقلالية والحرِّية والجمهورية الإسلامية»[39]، وكانت السياسةُ الخارجية الإيرانية بعد الثورة نتيجةً لإعادة اكتشاف الهوية الداخلية للبلاد، والإدراك بأنَّ الطريقة الوحيدة للبقاء في السياسة الدولية، هي الاعتمادُ على نفسها فقط.

وضعُ إيران الاستثنائي واعتقادُها الخاصّ بـ«الأصالة والتميُّز» في الشرق الأوسط، وهي الحالة التي تتشارك فيها مع تركيا وإسرائيل، بالإضافة لشعورها بمتلازمة التطويق، خلق شعورًا بالإحباط المستمرّ بالتهديد من الخارج والخوف من غزو القُوى الأجنبية؛ ومن خلال تبنِّيها لنموذج إسلامي خاصّ، أصبحت إيران الدولة في مواجهة مع حُلفائها الإستراتيجيين القُدامى، مثل إسرائيل وتركيا، كما تفاقمت علاقاتها مع منافسيها الإستراتيجيين، مثل المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، لم يكُن الدين والأيديولوجيا المحِّرك الكُلِّي لسياسة إيران الخارجية، التي غالبًا ما ارتكزت على البراغماتية والعقلانية[40]، ونتجَ عن التحالُفات الإستراتيجية الإقليمية العديدُ من المبادرات التي تقودها الولايات المتحدة ضدّ إيران. وفي الوقت نفسه، كانت طهران تعطي الأولوية لنضالها ضدّ الوجود الأمريكي في المنطقة، ومنازعة المملكة العربية السعودية على الريادة، والتهديد الوجودي لإسرائيل.

أدَّت تلك التطوُّرات إلى اتجاه إيران نحو الشرق[41]، للبحث عن شراكة اقتصادية مع روسيا، حيث وقَّعت إيران اتفاقية التجارة الحُرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يمثِّل حجرَ الزاوية في هذه الإستراتيجية، على الرغم من القيود والعقبات التي تمَّت الإشارةُ إليها سابقًا.

وفي كلمة ألقاها في قمَّة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في يريفان، في الأوَّل من أكتوبر 2019م، صرَّح الرئيس الإيراني حسن روحاني بما يلي: «يجب على المجتمع

الدولي اتّخاذ قرارٍ حازم واتّخاذ إجراءات فعّالة؛ لمواجهة نهج الولايات المتحدة العدائي الأُحادي الجانب. إنَّ النظام الدولي يقوم على أساس تعدُّدية الأطراف والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، وتلتزم جميع الدول بمكافحة الأُحادية، على أساس التزامها ومسؤوليتها الدولية، وبما يتماشى مع حماية الأمن والاستقرار العالميَّين. ينبغي أن توفِّر دول المنطقة السلامَ والأمن في الخليج العربي وبحر عمان ومضيق هرمز. وكما قُلت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة[42]، فقد دعوتُ جميعَ البلدان المتأثِّرة بالتطوُّرات في الخليج العربي ومضيق هرمز، للانضمام إلى مبادرة هرمز للسلام»[43].

كما شدَّد روحاني على جهود إيران لدعم التعاون في إطار المنظَّمات الاقتصادية والسياسية، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظَّمة شنغهاي للتعاون ومنظَّمة التعاون الاقتصادي، وقبل مغادرته إلى الاجتماع في أرمينيا، قال أيضًا: «أعتقد أنَّ هذه هي المرَّة الأولى التي ندخل فيها إلى اتحاد اقتصادي إقليمي، وفي ظلّ الظروف التي يمارس فيها الأمريكيون ضغوطًا وعقوباتٍ على الأُمَّة الإيرانية والتجارة العالمية، لذا تُعَدّ هذه خطوةً مهمَّةً جدًّا»[44].

تنطوي تصريحات روحاني على إفادتين: الأولى: أنَّ الموقف الرسمي لإيران يُبدي أهمِّيةً كبيرة للاتفاقيات الإقليمية، سواءً كانت اقتصادية أو سياسية عسكرية؛ ومع ذلك، يبدو أنَّ الالتزام بهذه الأُطر الإقليمية ما هو إلّا أدواتٌ تُوظَّف في مواجهة إيران «المريرة» مع الولايات المتحدة. الثانية: من منظورٍ سياسي أمني، يبقى السياق الإقليمي المرجعي لإيران هو الشرق الأوسط، مع معارضتِها السياساتِ الإسرائيلية في لبنان وقطاع غزّة، وتنافُسها السياسي مع تركيا في العراق وسوريا وخوضها لصراع أيديولوجي وسياسي شرِس، على الرغم من انخراطهما في شراكة تجارية مهمَّة [45]، ناهيك عن المنافسة في مجال الطاقة مع المملكة العربية السعودية، فإنَّ دفاعها عن البقاء في بعض دول المنطقة، وصدامها مع الولايات المتحدة على جميع المستويات، لا يزال يمثل أهمّ قضايا السياسة الخارجية لطهران، والتي ستدفعُ موقفها الإقليمي والدولي إلى الأمام.

لذا، فإنَّ السؤال المطروح هو إلى أيّ مدى قد يُساعد الاتحادُ الاقتصادي الأوراسي، أكان ذلك عبر المنظَّمات الأمنية الأوراسية مثل «منظَّمة معاهدة الأمن الجماعي» و«منظَّمة شنغهاي للتعاون» أو حتّى عبر روسيا أو الصين فقط، إيرانَ على التغلُّب على ما تواجهُه من صعوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية ناشئة من سياسات دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة في تلك المنطقة.

السِمة المؤكَّدة للوضع الحالي في العلاقات الدولية مقارنةً بما كان الحال عليه قبل 20-30 عامًا، أنَّ روسيا والصين، بمستوى أكبر، أصبحتا قوَّتان دوليتان تنافسان الولايات المتحدة في العديد من المسارح الإقليمية، بما في ذلك أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، ويدفع هذا الوضع موسكو وبكين إلى أن تكونا أكثرَ حزمًا في مواجهة الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لفرض عقوباتٍ دولية على

إيران، لا سيما أنَّ العقوبات الأمريكية تضرّ بشكل غير مباشر بالمصالح الاقتصادية الروسية والصينية، وبذلت روسيا والصين جهودًا حتّى داخل مجلس الأمن الدولي، حيث استخدمتا حّق النقض (الفيتو) في عام 2020م ضدّ تمديد القرار الأممي رقم 1747 بدعوةٍ من الولايات الأمريكية [46]، الذي بموجبه تمّ فرض حظرٍ على الأسلحة على إيران في عام 2007م، وهذا من شأنه أن يفسحَ المجال لإمكانيَّة عقد صفقاتِ بيع أسلحة مستقبلًا مع إيران، وتعزيز تعاونهما العسكري، على الرغم من وجود بعضِ العوائق الرئيسية[47].

لكن على الرغم من تقارُب إيران اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا مع روسيا والصين، على مدى العقدين الماضيين، إلّا أنَّ رواية مشاركتها هاتين القوَّتين في التصدِّي للهيمنة الأمريكية تبدو غير كافية. على سبيل المثال، لا بُدّ من الإشارة إلى أنَّهما غير راضين تمامًا عن سياسة إيران الخارجية «العدوانية» بطريقة ما في الشرق الأوسط، فإيران حقيقةً قد تعرقل جهودهم لتأمين طرق الطاقة والتِّجارة، وقد أعربت الصين بشكلٍ خاصّ عن قلقها بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في مضيق هرمز الإستراتيجي، الذي يمُرّ عبره نصيبٌ مهمّ من التجارة العالمية يوميًا.

إيران بدورها مهتمَّة باعتمادها الاقتصادي الهائل على الصين، في الوقت نفسه تبدو متردِّدةً قليلًا في تحقيق تكامُل اقتصادي أكبر مع روسيا، وعلى الرغم من أنَّ العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة معهما قد تحسَّنت على مدار الثلاثين عامًا الماضية، فإنَّ إبرام خطَّة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015م، قد مهَّد الطريق لتحقِّق المكاسب للجانبين والتقارُب مع القُوى الغربية؛ ومع ذلك، فإنَّ قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الانسحابَ من هذا الاتفاق في مايو 2018م، دفعَ إيران إلى أحضان فلاديمير بوتين وشي جين بينغ مرَّةً أُخرى. والأكثر من ذلك، وعلى عكس الجو الإيجابي الذي تولَّد عن تلك الصفقة الرائدة، يجب على القادة الإيرانيين اعتبار أنَّ القفز على العربة، إستراتيجيةٌ قاتلة للسياسة الخارجية الإيرانية، وأنَّ بلادهم تُخاطر بأن تجد نفسها تحت رحمة روسيا والصين في المستقبل، والتي يمكن أنْ تعرِّض ركائز السياسة الخارجية طويلة الأمد، مثل الاستقلال وحرِّية الحركة، للخطر.

## خامسًا: فُرص مشاركة إيران مع أوراسيا وحدود تأثير العامل الصيني

تتمثَّل إحدى الحُجج الرئيسية في هذا المقال، في أنَّ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يعكس في الغالب موقف روسيا تجاه النظام الدولي، فهو من ناحية، يمثِّل تجربةً مثيرةً للاهتمام للتكامُل الإقليمي، ومن ناحية أُخرى، فهي تبدو أحدث محاولة روسية لاستعادة مكانتها كقوَّة عُظمى، من خلال هيمنتها على البلدان التي كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفيتي السابق؛ ومثل هذا الهدف لا تُمليه فقط ضرورات الحفاظ على الإجماع المحلِّي، لكن أيضًا من خلال إستراتيجية السياسة الخارجية لمقاومة ومواجهة

طموحات الهيمنة الأمريكية على المستوى الدولي، وبالتالي، فإنَّه يمكن فهم مواقف إيران تجاه أوراسيا من خلال علاقاتها مع موسكو، إلى الحدّ الذي يمكن معه القول إنَّ مواقفها تجاه أوراسيا تُتحدَّد بشكلٍ أساسي وفقًا لعلاقاتها مع روسيا.

تشترك إيران وروسيا بلا شكٍّ في وجهة نظر مماثلة للعالم، تمّ ترسيخُها من خلال موقف راسخ ضدّ خطط الولايات المتحدة طويلة الأمد لإظهار قوَّتها في جميع أنحاء العالم، وقد استفادت سياسات المواجهة التي تنتهجها واشنطن ضدّ موسكو وطهران بشكلٍ واسع من دولٍ ما بعد الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط على التوالي، وإلى جانبٍ الاختلافات الجيوسياسية، ترتبط إيران وروسيا ببعضهما البعض من خلال ما تمّ تحديده على أنَّه «تآزرٌ فكري»[48]، بما في ذلك المشاعر المشتركة لـ«سوء الإدراك الدولي» و «تصوُّرات التهديد المشترك»[49]، ومن ثمَّ كان الدافع نحو التكامُل الاقتصادي في أوراسيا، نتاجًا لإرادة روسيا لموازنة الجهود الغربية لعزل موسكو عن الحضور الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

كان لهذا الاستبعاد ثلاثة أبعاد[50]: البُعد الأوَّل: سياسي واقتصادي، وهو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والبُعد الثاني: عسكري، وهو عبارة عن أنشطة «الناتو» العملياتية، والبُعد الثالث: مكاني، وهو هيمنة الاتحاد الأوروبي وتوسيع حدود «الناتو» المادِّية، وهكذا كانت استعادة الروابط القديمة، الاقتصادية أوَّلًا وقبل كُلِّ شيء، مع دول ما بعد الاتحاد السوفيتي هي الملاذ الأخير لروسيا جيوسياسيًا بعد تفكُّك الاتحاد السوفيتي.

ومع ذلك، وحتّى إذا كان لدى روسيا وإيران مخاوفُ مماثلة فيما يتعلَّق بأمنهما، وعلى الرغم من وجود أرضية خصبة لوضع اتفاقيات محلِّية، فقد لا يكون وجود منافس أو عدو عالمي مشترك -أيّ الولايات المتحدة- كافيًا لإنشاء مقدِّمات تحالُف إستراتيجي، وبالفعل في حين أنَّ البلدين يفضِّلان عادةً وصفها بأنَّها «شراكة إستراتيجية»[51]، فإنَّها تبدو أشبه بعلاقة ثُنائية تقوم على التنافُس الجيوسياسي الهيكلي، الذي تمكَّن الطرفان من خلاله من ترتيب بعض التفاهُمات التكتيكية المتبادلة حول قضايا محدَّدة.

وعلى سبيل المثال، يُعتبَر إطار التفاوُض الذي تمّ إنشاؤه في السياق السوري اعتبارًا من عام 2017م، والمعروف باسم «عملية أستانا»، الذي تُشارك فيه تركيا أيضًا مجرَّد زواج مصلحة يقوم على مقايضة سياسية بين المصالح المتنافسة، والذي قد يستمرّ لفترة من الزمن أو تنتهي صلاحيته في وقت قصير، تبعًا للظروف الجيوسياسية التي قد تتغيَّر بشكلٍ مفاجئ، سواءً تحت وطأة الوضع المتغيِّر الحالي للعلاقات الدولية، أو في الشرق الأوسط.

وبنفس الطريقة، فإنَّ توقيع اتفاقية التجارة الحُرَّة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي هو دليلٌ ليس فقط للمصالح المتقاربة في زيادة حجم التجارة، من أجلِ التغلُّب على الصعوبات المشتركة في دوائر البيئة الاقتصادية الدولية، لكنَّها أيضًا دليلٌ

على موافقة روسيا الحصرية على السماح لدولةٍ أجنبية بالوصول إلى نطاق دول ما بعد الاتحاد السوفيتي اقتصاديًا.

ومع ذلك، فإنَّ اندماج إيران في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لم يلبِّ التوقُّعات حتّى الآن، وأدَّى نقصُ التمويل والعقوبات الاقتصادية المعوقة تجاه كلٍّ من إيران وروسيا إلى تباطؤ وتيرة الاندماج مع الاتحاد إلى حدٍّ ما، بهذه الطريقة أصبح الاتحاد الاقتصادي الأوراسي واحدًا من عدد من المبادرات الإقليمية الكلِّية التي لم يتمّ تحقيقها، إلى جانب ممرّ النقل الدولي بين الشمال والجنوب، الذي تأخَّر تحديث بُنيته التحتية بسبب الانتكاسات المتكرِّرة[52]، ويُعَدّ ممرّ النقل الدولي بين الشمال والجنوب مشروعًا رئيسيًا للنقل البرِّي للبضائع من الهند إلى أوروبا مرورًا بالدول الإستراتيجية، مثل إيران وأذربيجان وروسيا، من خلال تجاوز الطُرق الأكثر تكلُفة واستهلاكًا للموارد، عبر مضيق هرمز والمحيط الهندي والبحر الأحمر. من وجهة نظر إيران، لا يتعلَّق الأمر فقط بتقليل وقت العبور والتكاليف من خلال تجنُّب المنافسين الإستراتيجيين جغرافيًا مثل المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر وإسرائيل في البحر المتوسِّط، بل يُنظَر إليها على أنَّها فُرصة للارتقاء كمركزٍ للطاقة الجيولوجية والديناميّات الجيو اقتصادية في أوراسيا، وطريقة للخروج من العُزلة، بعد عقود من الزمن، ناهيك عن أنَّها مسألة بقاء.

ويُعتبَر اقتراح فلاديمير بوتين في عام 2016م لإنشاء «شراكة أوراسية كُبرى»، تشمل الصين والهند وإيران وروسيا جنبًا إلى جنبٍ مع شُركائها في رابطة الدول المستقلَّة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مبادرةً مغريةً أُخرى لإعادة إيران إلى الاقتصاد الدولي. ولقد جاء ذلك بعد بضعة أشهر فقط من اقتراح في مارس 2015م، لدمج الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد. في حين أنَّ هذه المفاوضات فشلت في إحراز تقدُّم حتّى الآن، فإنَّ الشراكة الأوروبية-الآسيوية الكُبرى لا تزال على الورق فقط، بسبب الانقسامات الإستراتيجية الرئيسية بين أعضائها المُحتمَلين؛ ومع ذلك، فانَّ التعاون الاقتصادي شيء، والتحالُف الإستراتيجي شيءٌ آخر. وفي الواقع، تتعارض طموحات روسيا الجيوسياسية مع صعود الصين كقوَّةٍ عالمية. على الرغم من وجود مجالٍ للتكامُل بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومبادرة الحزام والطريق، إلّا أنَّه لا تُوجَد آليةٌ حقيقية للتكامُل الإقليمي نضجت ضمن هذه المبادرات الاقتصادية؛ ما أدَّى إلى تناقُض بين كُلٍّ من التقارُب والمنافسة[53]، وأدَّى بالتالي إلى سيادة مشتركة صينية-روسية على أوراسيا[54].

هناك عاملٌ آخر مهمّ لإمكانية أن تستفيد إيران من التكامُل بشكلٍ أكبر من أوراسيا، وهو شراكة الصين المتنامية مع دول أوراسيا، كونها ثاني أكبر شريكٍ تجاري لـ «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي»[55]، لا سيما أنَّ حضور الصين المتزايد في الشؤون العالمية واقتصادها المتنامي يوجِّههُ الطلبُ المتزايد على السلع والمواد الهيدروكربونية؛ ما يولِّد صراعًا محتملًا بين إيران والمنافسين الطبيعيين في قطاع الطاقة. علاوةً على

ذلك، فإنَّ توقيع إيران العقودَ مع الصين يقلِّل من احتمالات توسيع التعاون الاقتصادي المتبادل في إطار الاتحاد.

في الواقع، وكما هو موضَّح أعلاه، فإنَّ الصين هي أيضًا الشريكُ الاقتصادي الأكبر لإيران، والتي تمثِّل الوجه الآخر لعُملة اندماج إيران غير المكتمل في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. فعند زيارته لطهران في يناير 2016م، وقَّع الرئيس الصيني شي جين بينغ شراكةً إستراتيجيةً شاملة مع إيران كإطارٍ للعلاقات بين الصين وإيران، والتي «مثَّلت الاعتراف الرسمي بإيران كشريك أساسي للصين»، وذلك بعد ثلاث سنوات منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق[56]. لقد كانت العلاقات الثُنائية جيِّدة على مدى العقود الماضية، ومع تزايُد فرض العقوبات الدولية، أصبحت إيران أكثر اعتمادًا على بكين[57].

مع ذلك، مثَّل كُلٌّ من توقيع خطَّة العمل الشاملة المشتركة أوَّلًا في يوليو 2015م، حيث لعبت الصين دورًا حاسمًا فيه، وإنشاء الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي تمّ توقيع معظم مذكِّراتها الـ 17 في إطارِ مبادرة الحزام والطريق ثانيًا، علامات واضحة على أنَّ إيران قد نمت باعتبارها شريكًا إستراتيجيًا في رؤية الصين العالمية، والتي وضعت الشروط للتغلُّب على «ديناميّات العلاقة بين القُوى العظمى والقُوى المتوسِّطة»[58]، ومع ظهور الصين كمحور حاسم في وسط أوراسيا، فإنَّ إيران في الواقع قد تمثِّل بوابةً لتحقيق توجُّهها غربًا.

وتُعتبر إيران والصين شريكين اقتصاديين وتجاريين متكاملين بطبيعة الحال، حيث تعتمد إيران بشكلٍ كبير على واردات الصين من الآلات والمنتجات الصناعية والتكنولوجيا، بينما تحتاج الصين إلى إمدادات النفط الإيرانية لتغذية صناعتها الوطنية، وهو شرطٌ قد يكون بدوره مفيدًا لإنتاج النفط الإيراني المقيَّد: «تبذُل الصين جهودًا لتأمين موارد الطاقة من منطقة بحر قزوين، كبديلٍ لنفط الشرق الأوسط. لذلك، تُعتبَر إيران حلقةَ وصل حيوية لعبور أنابيب النفط لنقل الطاقة من منطقة بحر قزوين إلى الصين؛ الأمر الذي يُشير إلى أنَّ للصين مصلحةً قويّة في الحفاظ على شراكة إستراتيجية قويّة مع إيران»[59].

في الواقع، هنالك العديدُ من القيود لتعزيز العلاقات الإيرانية-الصينية، وتُعتبَر المماطلة الإيرانية في الانضمام إلى منظَّمة شنغهاي للتعاون أمرًا مهمًّا في هذا الإطار. ففي حين أنَّ دعوة روسيا الحماسية لقبول إيران في المنظَّمة، تعكسُ رؤيتها لمنظَّمة شنغهاي للتعاون كقوّة معاكسة لسياسات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في جميع أنحاء العالَم، فإنَّ الصين أكثر حكمة؛ لأنَّ فهمها لمنظَّمة شنغهاي للتعاون يكمُن في إطارٍ أكثرَ براغماتية للتعاون والتكامُل داخل المنطقة[60]، علاوةً على ذلك، فإنَّ الصين لاعبٌ يتجنَّب المخاطر في الشؤون العالمية، حيث أظهرت مخاوفها بشأن خطاب السياسة الخارجية الإيراني العدواني في الشرق الأوسط، ليس فقط خلال فترة الرئيس محمود أحمدي نجاد (2005-2013م)، لا سيما أنَّ الولايات المتحدة

فرضت عقوبات دولية على الشركات والأفراد الصينيين، الذين لهم صلاتٌ ببرنامج الصواريخ البالستية الإيراني[61]. وأخيرًا وليس آخرًا، فإنَّه حتّى لو رأى القادة الإيرانيون في منظَّمة شنغهاي للتعاون فُرصةً لخلق ثقل موازن للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في الشرق، فإنَّ نفورَ إيران من الاعتماد المُفرط على الدول الأجنبية لا يزالُ قائمًا، كما تمّ التأكيد عليه عدَّة مرّات في هذه الورقة.

## سادسًا: التقييم والاستنتاجات الرئيسية

حاولت هذه المساهمة إجراء تقييم لمشاركة إيران مع أوراسيا، من خلال تحليل الفوائد والفُرص والتحدِّيات والقيود لبعضِ الصفقات الأساسية، مثل اتفاقية التجارة الحُرَّة، وهي اتفاقيةٌ دخلت حيِّز التنفيذ في أكتوبر 2019م مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. من منظور اقتصادي، كانت الاتفاقية مفيدةً إلى حدٍّ ما للاقتصاد الإيراني، لكن مع وجود حدود حسابيةٍ ملحوظة؛ فقد تعافى الانخفاضُ الحادّ في حجم التجارة في الفترة ما بين 2016-2019م، بسبب انخفاض الصادرات الروسية إلى إيران، وجزئيًا في غضون سبعة أشهر ما بين نهاية عام 2019م وبداية 2020م، أيّ منذ تنفيذ الاتفاقية نفسها تجاوز حجمُ التجارة ملياري دولار[62]؛ ومع ذلك، يبدو من السابق لأوانه إجراء تقييم حولَ هذا الرقم الإيجابي، بسبب وباء فيروس كورونا المستمرّ، الذي قد يؤدِّي لاضطراب الأنماطِ الإيجابية لإيران في جميع أنحاء العالم، لذلك فإن توخِّي الحكمة هُنا مهمّ، ومن المُستحسَن الانتظار بعناية وحِكمة للحصول على المزيد من مجموعات البيانات الكاملة في المستقبل؛ من أجل استخلاص استنتاجاتٍ أكثرَ توازُنًا.

على خلفيةِ الوفاقِ الاقتصادي الإيراني مع الاتحادِ الاقتصادي الأوراسي، وعلى الرغم من التعامُلات التكتيكيَة الناجحة مع روسيا في مسائلَ الطاقة والأمن، فإنَّ علاقة طهران الاقتصادية مع موسكو هي أضعفُ نقطة في الشراكة؛ وعلى العكس من ذلك، فقد تمَّت الإشارة إلى حدٍّ كبير إلى أنَّ الشريكَ التجاري الرئيسي لإيران، هو بلا شكَّ الصين، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في حجم التجارة بين الصين وإيران من إجمالي 26 مليار دولار أمريكي في 2018م إلى 19 مليار دولار أمريكي[63]، فقد عزَّزت بكين دورها الرئيسي ليس فقط في العلاقات التجارية مع طهران، من خلال البقاء كعميلٍ نفط رئيسي لها، لكن أيضًا في المساعدة العسكرية والاصطفاف الدبلوماسي، واستمرَّ توطيدُ هذه العَلاقة أيضًا، مع اندلاع الوباء العالمي، عندما دفعت أسبابٌ اقتصادية إيرانَ إلى الاستمرار في الرحلات الجوِّية المباشرة إلى الصين؛ ليصبح اعتمادُها على بكين بشكلٍ كبير وعلى نحوٍ مُفرط، وربّما لا رجعةَ فيه، على الرغم من معارضتها الثورية للاعتماد علىً القُوى الأجنبيةً[64]. في المقابل، بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013م بدأت بكين تنظُر بشكلٍ متزايد إلى طهران على أنَّها بابها نحوَ الأسواق الأوروبية، دون المرور عبر روسيا، وهي خطوةٌ تُسلِّط الضوءَ على موقع إيران الجغرافي الإستراتيجي في نظرةِ الصين العالمية، ومع ذلك يجبُ عدمُ المبالغة في هذه

التطوُّرات في العلاقات الثُنائية بأيّ حال؛ لأنَّ الصين في الوقت ذاته مهتمَّةٌ بتأمين إمدادات الطاقة من إيران، بقدر اهتمامِها بتأمين الطاقة من المملكة العربية السعودية وشُركائها في مجلس التعاون الخليجي.

لطالما نظرت طهران إلى اتفاقية التجارة الحُرّة باعتبارها فُرصةً كبيرة لتجنُّب الآثار السلبية لنظام العقوبات، الذي تقودُه الولايات المتحدة، وجاءت المحادثات المبكِّرة حول اتفاقية التجارة الحُرَّة، بعد أشهر فقط من إبرام اتفاق تاريخي معروف باسم خطَّة العمل الشاملة المشتركة في يوليو 2015م بين إيران ومجموعة 5+1. وفي تلك المرحلة، أصبحت البيئةُ الخارجية الإيرانية ظاهريًا أكثرَ تعاونًا بعد عقود من المواجهة السياسية والأيديولوجية القاسية والخنق والعُزلة الاقتصادية. اتّسمت عودةُ إيران البطيئة إلى الأسواق الدولية بالتقارُب مع القُوى الغربية، والتي تزامنت مع ما وُصف بأنَّه «سعيٌ دؤوبٌ نحوَ مزيد من الإقليمية والتعاون الأوروبي-الآسيوي»[65]. ومع ذلك، فإنَّ إعلان الرئيس السابق دونالد ترامب الانسحابَ من خطَّة العمل الشاملة المشتركة في 8 مايو 2018م، جاءَ قَبل أيّام فقط من توقيع إيران لاتفاقية التجارة الحُرَّة في 17 مايو؛ وبالتالي، لا يمكن اعتبارُ توقيع الاتفاقية بشكل ساذج كإشارة إلى بيئة عمل مواتية تدريجيًا لإيران، لكن كإرادة عملية للتنويع الواقعي لعدد كبير من الشُركاء المُحتَملين، في حال تفاقُم الأمور، وقد يُصبح تحويلُ مسار التجارة خيارًا عقلانيًا وحكيمًا، عندما تكون التحالُفات متقلِّبة، وتُهيمن الأوقاتُ المضطربة على الوضع الحالي للعلاقات الدولية.

## خلاصة

على الرغم من الاندفاع باتجاه أوراسيا والشرق، لا تزال إيران تعتمدُ بشكل شبه كامل على ركائز سياستها الخارجية الرئيسية منذ مدَّة، مثل الاستقلال والقومية والبحث عن الاكتفاء الذاتي، ويبدو أنَّ مُقاربة إيران تجاهَ أوراسيا والشرق -إن وُجدت- تعكسُ المواجهةَ القاسية مع القُوى الغربية، التي اتّضحَ أنَّها كانت أكثرَ مرارةً في السنوات القليلة الماضية، وأكثرَ من كونها دليلًا واضحًا على موقف صادق وغير أناني، ولم يتّم استكمالُ توقيع اتفاقية التجارة الحُرَّة بالكامل بعد، في حين أنَّها محدودة النطاق أيضًا. لقد أثبتت إيران أنَّها أداةٌ أكثرُ رمزيةً لإنشاء جبهة موحَّدة مع روسيا ضدّ زحف الولايات المتحدة على ساحة ما بعد الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، أكثرَ من كونها نقطةَ تحوُّل جوهرية في اندماج إيران في أوراسيا، ويمكن تطبيقُ اعتبارات مماثلة فيما يتعلَّق بطلب إيران الانضمامَ إلى منظَّمة شنغهاي للتعاون، وتقارُبها الدبلوماسي والسياسي مع الصين. إلى جانب حقيقة أنَّ إيران لم يتمّ قبولها بشكل كامل في منظَّمة شنغهاي للتعاون حتّى الآن، وهو هدفٌ تمّ منعُه؛ نظرًا لأنَّ المنظَّمة لا تستطيعُ قبولَ دول خاضعة لعقوبات الأمم المتحدة، فإنَّ سيرَ البلاد بخُطى ثابتة نحوَ الأوراسية لم يكُن أبدًا بلا هوادةً ولا متصلِّبًا، بل كان دورًا فعّالًا؛ بسبب رغبتها في موازنة الضغوط المعادية للغرب، ومن المُحتمَل أن تستمرّ على نفس هذه الوتيرة، طالما أنَّ الضغوطَ الغربيةَ مستمرَّة.

# المراجع والمصادر

(1) Lim Kevjn, "With COVID-19, Iran's Dependence on China Grows," *The Washington Institute for Near East Policy*, March 27, 2020, accessed November 1, 2020, *https://bit.ly/32O7Oft*.

(2) Ethier J. Wilfred, "The International Commercial System," *Essays in International Finance* (Princeton University - Department of Economics (210), 1998), 1–32.

(3) Gasparetto Alberto, "Iran's Foreign Policy Between Ideology and Pragmatism. The Impact of and on Factionalism," *Iranian Review of Foreign Affairs, (*Center for Strategic Research-CSR, 2020), forthcoming.

(4) Buzan Barry and Weaver Ole, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge, 2003), 462.

(5) *Ibid*.

(6) Kelly E. Robert, "Security Theory in the 'New Regionalism,'" *International Studies Review* 9, no. 2 (2007): 198.

(7) *Ibid*., 204.

(8) Baysoy Emre, "New-Regionalism: The Slipknot of the Two Rival Trends?", *Athens Journal of Mediterranean Studies*, (NamIk Kemal Üniversitesi, Vol 6, Issue 1, 2020), p 14.

(9) Barry and Ole, *Regions and Powers,* 4.

(10) Robert, "Security Theory in the 'New Regionalism,' 208.

(11) *Ibid*., 212.

(12) Lake David, "Regional Security Complexes: A Systems Approach," David Lake and Patrick Morgan eds., *"Regional Orders: Building Security in a New World,"* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997), 197.

(13) Henley Jon, "A Brief Primer on Vladimir Putin's Eurasian Dream," *The Guardian*, February 18, 2014, accessed November 1, 2020, *https://bit.ly/2H8NJck*.

(14) Permanent Mission of the Russian Federation to the European Union, "A New Integration Project for Eurasia: The Future in the Making," *Permanent Mission of the Russian Federation to the European Union*, October 10, 2011, accessed November 1, 2020, *https://bit.ly/3kBlWPc*

(15) *Ibid.*

(16) "Eurasian Union Proposal Key Aspect of Putin's Expected Presidency," *Eurasianet*, October 7, 2011, accessed November 1, 2020, *https://bit.ly/3lLRbsx*

(17) Ksenia Kirkham, "The Formation of the Eurasian Economic Union: How Successful Is the Russian Regional Hegemony?" *Journal of Eurasian Studies* 7, no. 2 (July 2016): 112.

(18) Busygina Irina and Filippov Mikhail, "Russia, Post-Soviet Integration, and the EAEU: The Balance Between Domination and Cooperation" *Problems of Post Communism* (2020): 1, DOI: 10.1080/10758216.2020.1803755.

(19) *Ibid.,* 2-3.

(20) Kirkham, "The Formation of the Eurasian Economic Union," 118-120.

(21) *Ibid.,* 125.

(22) Press TV, "Iran, Russia-led bloc sign trade deal", (December 24, 2015), accessed: Nov 01, 2020.*https://bit.ly/3kw0rzu*

(23) Sputnik, "Accord UEEA-Iran: «un nouveau pôle d'attraction économique et commerciale» dans

la région'', (May 17, 2018), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/3px86B1*

(24) EEC, ''EAEU countries and Iran ready to deepen cooperation'', (September 3, 2019), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/3f2bLlD*

(25) Tehran Times, ''FTA with EAEU, a turning point for Iran's trade'', (February 3, 2020), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/36BnJPw*

(26) Tehran Times, ''EAEU gives Iran 3 years to become a permanent member'', (October 2, 2019), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/2UsE1of*

(27) Adarov Amat & Ghodsi Mahdi, ''The Impact of the EAEU-Iran Preferential Trade Agreement'', The Vienna Institute for International Economic Studies, Working Paper 179, (The Vienna Institute for International Economic Studies, 2020), p1. *https://bit.ly/2Uw1TqO*

(28) *Ibid.,* 8.

(29) Bourse & Bazaar, ''Iran Trade Deal with Russia-Led Bloc Warrants Cautious Optimism'', (October 21, 2019), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/2UqKGPC*

(30) Sputnik, ''L'Iran sur le point de rejoindre la zone de libre-échange initiée par la Russie'', (April 3, 2018), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/2UvQWps*

(31) Tehran Times, ''FTA with EAEU, a turning point for Iran's trade'', *Ibid.*

(32) Adarov Amat & Ghodsi Mahdi, *Ibid*, 14.

(33) IMF, Direction of Trade Statistics, accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/35vh2Pq*

(34) *Ibid.*

(35) Lim Kevjn, ''Iran's Eurasian Wager'', Washington institute, (April 27, 2020), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/3kzDCe0*

(36) *Ibid.*

(37) IMF, Direction of Trade Statistics, *Ibid.*

(38) Tehran Times, ''Rouhani meets dignitaries at Eurasia summit'', (October 1, 2019), accessed: Nov 01, 2020. *https://bit.ly/2H3s8BT*

(39) Ramazani Ruollah, ''Iran's Foreign Policy: Independence, Freedom and the Islamic Republic'', Ehteshami Anoush and Zweiri Majoob(eds), *''Iran's Foreign Policy. From Khomeini to Ahmadinejad''*, (Itacha Press, 2008), p 1-15.

(40) Barzegar Kayhan & Divsallar Abdolrasool, ''Political Rationality in Iranian Foreign Policy'', *The Washington Quarterly*, (The Elliott School of International Affairs, 2017), 39-53.

(41) Rezaei Farhad, ''Iran's Foreign Policy After the Nuclear Agreement'', Politics of Normalizers and Traditionalists, (Springer, 2019), 51-81.

(42) الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(43) Tehran Times, ''Rouhani attends Eurasian Economic Union, calls for joint investment'', (October 1, 2019), accessed: Nov 02, 2020. *https://bit.ly/32Lzm53*

(44) Al Manar, ''Iran to Join Eurasian Economic Union (EAEU) in October'', (September 30, 2019), accessed: Nov 02, 2020. *https://bit.ly/3pxny0g*

(45) Gasparetto Alberto, ''Iran's Foreign Policy Between Ideology and Pragmatism.''

(46) Abdulraouf Mustafa al-Ghunaimi and Ahmed Shamsadin Leila, ''Chinese-Iranian Relations: The Prospects of Strategic Partnership in a Changing World,'' *Journal for Iranian Studies* 4, no. 11 (2020): 21.

(47) ECFR, ''Do not expect a rush of arms sales to Iran'', (October 16, 2020), accessed: Nov 03,

2020. *https://bit.ly/35xQn4x*

(48) Tazmini Ghoncheh, "Russian-Iranian Alignment: The Pillars of a Paradoxical Partnership," *The London Scool of Economics and Political Science*, August 20, 2020, accessed November 4, 2020. *https://bit.ly/3nnpbvB*

(49) Abdolrasool Divsallar, "The Pillars of Iranian-Russian Security Convergence," *The International Spectator* 3, no 54 (2019): 107-122, *http://doi.org/10.1080/03932729.2019.1586147*.

(50) Kirkham, "The Formation of the Eurasian Economic Union," 121.

(51) Jalali Ali, "The Strategic Partnership of Russia and Iran"; *Parameters*, (The US Army War College Quarterly, Vol 31, No. 4, 2001), p 98-111.

(52) Nicole Grajewski, "Russia and Iran in Greater Eurasia," *Insights: Iran's Bilateral Relations in the New Eurasian Context*, ed., Esfandyar Batmanghelidj (Iran National University of Singapore, Middle East Institute, Bourse and Bazaar, July 2020) 27-39, *https://nus.edu/3moA9lg*.

(53) Farkhod Aminjonovm Anna Gussarova, and Yevgeniy Khon, "The Eurasian Economic Union and the Silk Road Economic Belt. Competition or Convergence? Implications for Central Asia," *Central Asia Institute for Strategic Studies*, (Friedrich-Ebert-Stiftung, 2017), 27.

(54) Nadège Rolland, "A China–Russia Condominium over Eurasia," *Survival. Global Politics and Strategy* 61, no. 1 (2019): 7-22.

(55) IMF, Direction of Trade Statistics.

(56) Jacopo Scita, "From Bilateralism to Multilateralism. Iran's Place in China's Eurasian Projects," in *Insights: Iran's Bilateral Relations in the New Eurasian Context*, ed. ed., Esfandyar Batmanghelidj ( National University of Singapore, Middle East Institute, Bourse & Bazaar, July 2020), 41,

(57) *Ibid*., 42.

(58) Dara Conduit and Shahram Akbarzadeh, "Great Power–Middle Power Dynamics: The Case of China and Iran," *Journal of Contemporary China* 28, no. 117 (2019): 476.

(59) Al-Ghunaimi and Leila, "Chinese-Iranian Relations," 23.

(60) Conduit Dara & Akbarzadeh Shahram, *Ibid*., p 478.

(61) *Conduit and Akbarzadeh,* 479.

(62) Tehran Times, "Iran-EAEU trade exceeds $2b in 7 months",( June 1, 2020), accessed: Nov 03, 2020. *https://bit.ly/38Mb3Ij*

(63) IMF, Direction of Trade Statistics.

(64) Lim Kevjn, "With COVID-19, Iran's Dependence on China Grows," *The Washington Institute for Near East Policy*, March 27, 2020, accessed November 1, 2020, *https://bit.ly/32O7Oft*

(65) Lim Kevjn, "Iran's Eurasian Wager", *Ibid*.